الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
مديرية خور مكسر

الخُطة الإستراتيجية لتغطية الإحتياجات التنموية
لمديرية خور مكسر

محافظة عدن

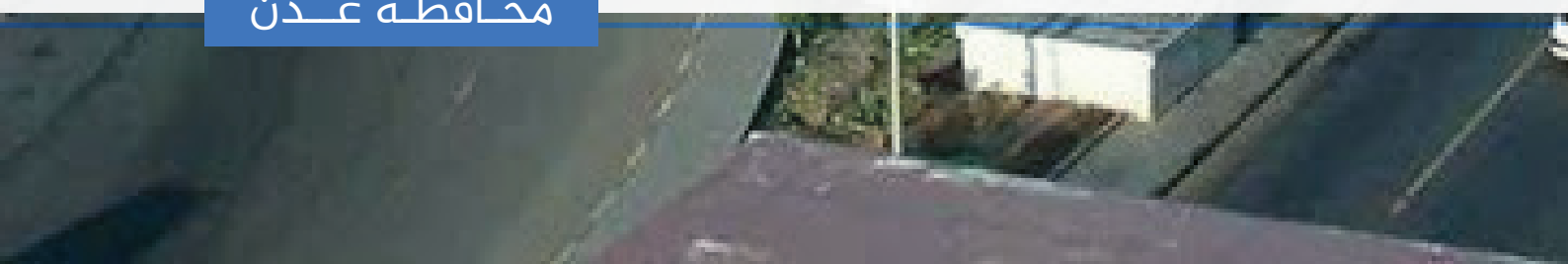

الخُطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية

لمديرية خور مكسر

محافظة عدن

ضمن مشروع
مساهمتي تنمية

تم أخذ الصور المستخدمة في التصميم من قبل عضو شبكة
مساهمتي تنمية بمحافظة عدن. الاخت/ جواهر هديل عراقي

عواص الزهري
مدير عام مديرية خورمكسر

تأتي هذه الخطة ضمن مخرجات التدريب الذي تلقاه كوادر السلطة المحلية بمديرية خورمكسر بمحافظة عدن ضمن مشروع "مساهتمي تنمية" الذي تنفذه موسسة رنين!اليمن بتمويل من المفوضية الاوروبية. حيث شارك فيه عدد من أعضاء المجلس المحلي بالمديرية في تدريب مكثف تلقوا فيه معارف تتعلق بالجانب النظري والتطبيق الميداني والتي صقلت لديهم قدرات ومهارات حول كيفية تحديد الاحتياجات التنموية و إعداد الخطه الاستراتيجة لتغطية الاحتياجات التنموية.

لقد تم إعداد هذه الخطة وفقا لدراسة تقييم الاحتياجات التنموية لمديرية خورمكسر، المديرية التي تعاني من العديد من المشاكل ذات الاهمية القصوى بالنسبة للمواطن، ونأمل أن يكون هذا العمل الخطوة الأولى نحو تحقيق مشاريع تنموية على أرض الواقع وبما يلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

إننا نود أن ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا وتقديرنا لمؤسسة رنين!اليمن التي كان لها دورا هاما في العمل من أجل تنمية ورفع قدرات السلطة المحلية. آملين أن يستمروا في العمل من أجل تحسين أداء السلطة المحلية ومساندتها في تلبية الاحتياجات التنموية للمديرية. ونحن في قيادة المجلس المحلي للمديرية على استعداد كامل للتعاون والعمل بحسب الامكانيات المتاحة في إنجاح مثل هذه المشاريع الهادفة التي تعالج المشاكل التي يعاني منها المواطن .

جدول المحتويات

	الرقم
السياق العام	1
أهمية ومبررات الدراسة	3
نطاق الدراسة	5
منهجية الدراسة	5
التحليل الاستراتيجي للواقع الفعلي للموارد	
الموارد الطبيعية والبيئية	5
الانشطة الاقتصادية	10
الموارد البشرية	13
البنية التحتية والخدمات	15
ملخّص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية	
مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية	20
مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية	21
مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية	21
مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمية	22

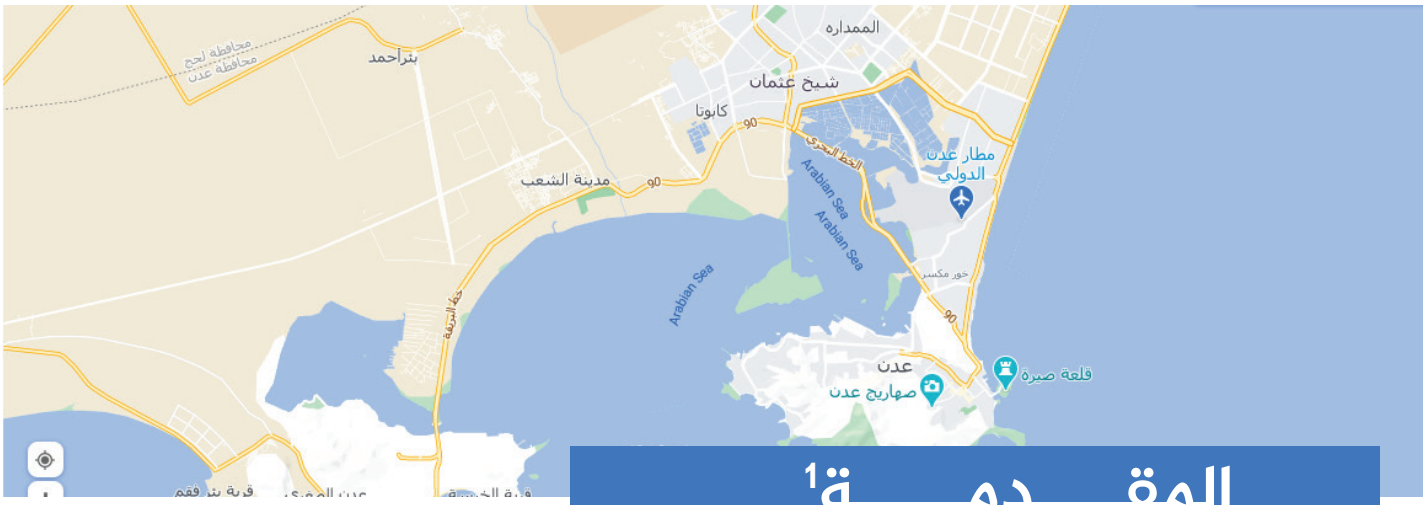

المقـــــدمـــــة[1]

تقع مديرية خور مكسر في الجزء الشرقي لمدينة عدن، وتطل من خلال شريط ساحلي طويل على البحر العربي. وتربط المديرية بين مديريات عدن الداخلية وبقية أجزاء المدينة. وكان الاستعمار البريطاني قد استخدم المنطقة كنقطة انطلاقة لقواته الجوية منذ العام 1927م ومعسكراتٍ لقواتها الجوية وقواعد ومساكن لفريقها لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. واهتمت بريطانيا بمنطقة خور مكسر وخططتها وفق مواصفات وفق النمط المعماري الإنجليزي. وأسست فيه مطار عدن الدولي[2] .

وتحتوي المديرية على أبرز المواقع العسكرية والسياحية. حيث أن فيها مطار عدن الدولي وأهم الفنادق الراقية التي ترجع في القدم إلى وقت الإستعمار البريطاني. وسميت المديرية بهذا الاسم على الأرجح، وفق المؤخرين، نظراً لوجود الجسر المكسور (والذي تم ترميمه لاحقاً) الذي يربط أجزاء عدن المختلفة والذي كان قد تدمّر عدة مرات آخرها في المعارك التي دارت بين رجال السلطان محسن فضل والإنجليز في عام 1840م[3].

ويقطن المديرية 47044 مواطن بحسب التعداد السكاني للعام 2004م، أي ما يعادل 7.9% من تعداد سكان مدينة عدن آنذاك البالغ 589419 نسمة. ويرجّح بأن تعداد سكان المدينة عدن قد بلغ في العام 2015م حوالي 865000 نسمة، أي بنسبة زيادة تصل إلى 50% تقريباً عن سابقتها [4]. وبناءً على استدلالات النمو السكاني في اليمن وبإسقاط تلك النسبة على المديرية فرضاً فإن عدد سكان المديرية قد يكون وصل إلى حوالي 70500 في عام 2015م.

وفي العام 2015م كان للمديرية نصيب كبير من التدمير الذي حصل للمدينة جراء الحرب. وعانت المديرية من موجة نزوح كبيرة للسكان. وتوقفت حينها كافة الأنشطة الاقتصادية التي كانت المديرية مشهورة بها، كالفنادق والمتنفسات السياحية على شاطيء ساحل أبين والمطاعم وغيرها. كما توقفت كلياً حركة الطيران لفترة. من ثم عادت الحياة تدريجياً إلى المدينة، لكن بناها التحتية ظلت مهدمة في الغالب ولم يعد الاقتصاد

(1) https://n9.cl/jcta خرائط جوجل
(2) https://n9.cl/uztno ويكيبيديا العربية
(3) نفس المصدر أعلاه.
(4) https://n9.cl/r674o

بعد بكامل عنفوانه وطاقته بعدها نتيجة الأحداث والقلاقل الأمنية بين الحين والآخر. مع ذلك، تعتبر مديرية خور مكسر ثاني أهم مديرية من حيث النشاط الاقتصادي في المحافظة عدن، وظلت الذراع الرابطة بين مختلف أجزاء شبة الجزيرة عدن وبقية أنحاء المدينة المترامية الأطراف.

بعد انقضاء حرب العام 2015م، باتت المديرية منطقة مستضيفة لعدد كبير من النازحين من بقية مناطق المحافظة عدن، جزئياً نتيجة وجود العديد من المقرات الحكومية والرسمية التي تم تخصيصها للإيواء المؤقت. ونظراً لمساحاتها الواسعة فقد كان من الصعب بمكان توفير كافة خدمات البنية التحتية وصيانتها لتصل لكل مواطن في المديرية، كما أن الموارد لدى المديرية والمحافظة غير كافية لإعادة بناء ما دمرته الحرب.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهم الفرص المتاحة لتحقيق تحسن ملموس في حياة المواطنين من خلال مشاريع إنعاش اقتصادي ومشاريع تطوير غير قابلة للتأجيل لمنع المزيد من التدهور في المديرية على أقل تقدير. وتحدد الدراسة بمشاركة المجتمع أهم الأولويات التنموية والإنسانية في مختلف المجالات التي من شأنها مساعدة المجتمع وتطرح هذه الأولويات على الجهات الداعمة والمانحة على أمل أن تغطي الأخيرة جزء أو كل من تكاليف تلك المشاريع الهامة.

السيـــــاق العـــــام

تعتمد مدينة عدن في اقتصادها جزئياً (لاسيما قبيل 2015م) على السياحة الداخلية كمصدر دخل رئيسي للمدينة. وكانت مدينة عدن قد تراجعت في دليل التنمية البشرية الوطني الرابع للعام 2013م المقارن بين المحافظات من المرتبة الأولى بمؤشر بلغ 0.623 في العام 2003 إلى المرتبة الثانية بعد أمانة العاصمة بمؤشر بلغ 0.61 في العام. ومن الأرجح أن التراجع كان حتمياً منذ أحداث 2011م بعد اندلاع الثورة الشبابية، تلاها الحرب التي اندلعت في العام 2015م وما نجم عن ذلك من تدمير وأزمات مركبّة ومعقدّة. ورغم الاستقرار النسبي الذي حصل منذ العام 2016م إلا أن المحافظة لم تهدأ واستمرت فيها الكثير من التجاذبات السياسية والعسكرية بين الحين والآخر وظلت مظاهر التوتر والقلق تتبدى بين الفينة والأخرى ملقية بظلالها على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ورغم كل تلك الأحداث العاصفة، إلا أن مديرية خور مكسر استضافت الكثير من الأنشطة الاقتصادية والسياحية. حيث أن معظم الزوار يرتادون فنادقها وشواطئها ومطاعمها ومتنفساتها. كما أن بها العديد من المشاريع التجارية الكبيرة وتربط طرقاتها ميناء عدن غرباً بمداخل المدينة شمالاً وتعبر خلالها معظم البضائع القادمة من الخارج إلى اليمن. وفي السنوات الأخيرة، التي تم فيها إغلاق معظم منافذ اليمن البرية والبحرية، فإن المديرية تستضيف كل المسافرين إلى الخارج جواً من مختلف أرجاء الجمهورية اليمنية. بيد أن البنية التحتية المتهالكة في المديرية تمثّل عبئاً كبيراً وتؤثر سلباً على حركة الاقتصاد وعلى المشاريع السياحية الموجودة في المنطقة.

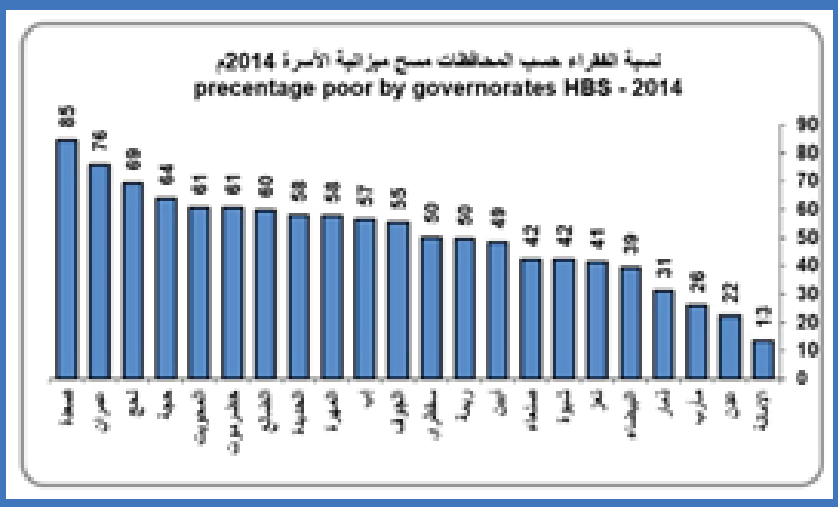

كتاب الإحصاء السنوي (2017م)

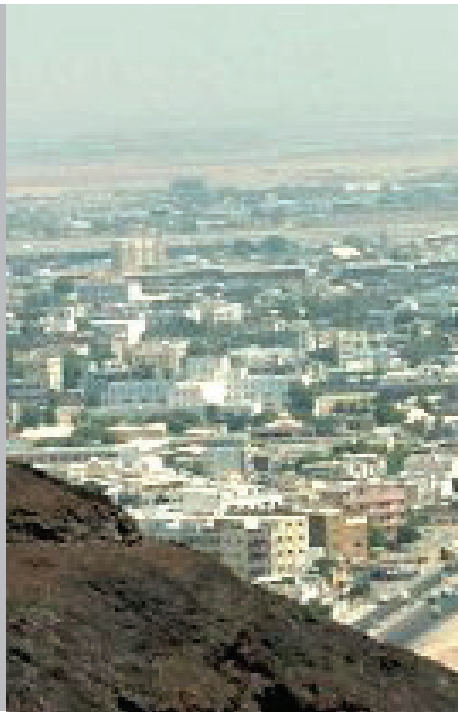

وهنالك مستويات مرتفعة من المواطنين تحت خط الفقر، ويزيد النزوح الطين بلّة. على الرغم من أن عدن كانت في حالٍ أفضل من جاراتها من المناطق بحسب تقارير رسمية[1]، إلا أن الوضع متفاقم ومعقد في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يهدد بخسارة الإنجاز السابق في خفض معدلات الفقر في المديرية.

نتيجة لكل ما سبق، أصبح من الضروري تقييم الضرر الحاصل في المديرية واتخاذ معالجات سريعة وعاجلة تمكّن السكان من تحسين أوضاعهم وتحول دون مزيد من التدهور في مقومات المعيشة الأساسية للمواطنين وحياتهم وصحتهم. ومن الضروري لتحقيق ذلك أيضاً إجراء دراسة لأهم الفرص البيئية والثقافية والسياحية والتنموية التي تساعد على تعزيز قدرة المجتمع على تحقيق تطلعاته بنفسه وتفعيل الشراكة والتعاون مع الآخرين تجاه تحقيق ذلك الهدف في نهاية المطاف.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوية للعام 2017م
http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&id=690

أهمية ومبررات الدراسة

في هذا السياق، يتبين أهمية التعرّف وبسرعة على أهم الجوانب الحيوية في حياة المواطنين في المديرية واقتراح ما يناسب من معالجات ومشاريع سريعة من شأنها إحداث أثر مباشر وملموس في حياة المواطنين. وتعمل الدراسة على تسليط الضوء على تلك الاحتياجات التنموية وطرحها على أصحاب الاهتمام والقرار في الحكومة والجهات المانحة بغرض التوصل إلى تغطية سريعة لما أمكن منها وبالتالي التوصل إلى حالة التعافي السريع وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تتخطى بها المديرية آثار وتبعات ويلات الحروب والصراعات وتنتقل إلى الإنتاجية وتحقق الاستدامة في الوقت ذاته.

وتبرز أهمية الدراسة من الفريق المشارك في إعدادها، فكادر السلطة المحلية في المديرية ومن خلال خوضهم لبرنامج التدريب حول التخطيط بالمشاركة قد أسهموا في اثراء محتوى السياق الذي ساهم في الخروج بأولويات الاحتياجات التنموية، وتولي مسؤولية متابعة نتائجها للمساعدة في تحسين بيئة التنمية المحلية.

نطـــاق الـــدراســـة

تغطي الدراسة الأولية الجوانب الأساسية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية والأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والبنية التحية والخدمات بالتركيز على الأولويات الفعلية التي تنتهز الفرص المتاحة وتستفيد من مواطن القوة الموجودة لدى المديرية. وتنحصر الدراسة على التقييم السريع بالمشاركة والتفاعل المباشر وليس بالضرورة الحصر الكامل لكل أجزاء المديرية. وتركز هذه الدراسة على مديرية المعلا، محافظة عدن على وجه التحديد. وتكتفي الدراسة بالنزول الميداني المكثف بعد التدريب والتهيئة للفريق من كادر السلطة المحلية واللجان المجتمعية وتحديد والمفاضلة بين أولويات المشاريع من خلال المشاهدة المباشرة والحصر وكذا الاستماع لآراء المواطنين حول المشاكل المعاشة والأولويات والحلول التنموية المطلوب تنفيذها لمعالجتها.

منهجية الدراسة

بغرض إجراء دراسة تفصيلية لتقييم وضع المديرية الراهن وتحليل المقومات البيئية والطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية والبنيوية، طوّرت مؤسسة رنين اليمن المنهجية التالية للتوصل إلى تحديد منطقي للأولويات التنموية والاستراتيجية وبالتالي اقتراح مشاريع وإجراءات عاجلة من شأنها تحقيق الانتقال المباشر إلى التعافي والانتعاش بأقل التكاليف الممكنة. ويأتي ذلك وفق آليات تخطيط استراتيجية مكثفة يتم خلالها دراسة الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية بما يسمح بانتهاز الفرص وتحقيق التطلعات التنموية الحيوية والملحّة لمصلحة السكان. واتبعت المنهجية التالية:

منهجيـــــة الدراســـــة

الرقم	المـرحـلـة	التفاصيـــــــــل	الجهة المسئولة
1	تهيئة الفريق	خلال هذه المرحلة تم اختيار فريق العمل وتهيئته وإعداده بالأدوات والوسائل المطلوبة ليصبح جاهزاً وقادراً على أداء المهمة بحرفية عالية	إدارة المشروع
2	جمع المعلومات والبيانات الثانوية	تم خلال هذه المرحلة جمع كافة المعلومات والبيانات القاعدية من مصادر ثانوية لإثراء النقاش ومعرفة الوضع العام قبل التحقق، وبالتالي تكوين صورة عامة عن وضع المديريات المستهدفة بالتحديد	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي
3	تدريب فريق النزول	يضم فريق النزول بالدرجة الأولى كادر السلطة المحلية وممثلين مجتمعين وقيادات شابة في المناطق المعنية، يرافقهم فريق المشروع. وقد تم إجراء تدريب خاص بكل مديرية. وشمل التدريب توعية عامة ورفد بالمعارف المطلوبة لتنفيذ تخطيط استراتيجي وبرامجي متكامل. وتدرب الفريق على الأدوات التي ستستخدم أثناء النزول	مدرب محترف + إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فريق النزول
4	تنفيذ النزول	تم إجراء النزول بصورة موثقة وتم تدوين كافة المشاهدات والمعلومات المستقاه من خلال المقابلات الشخصية للمستهدفين والأطراف ذات العلاقة وكذا الصور الفوتوغرافية وتدوين حيثيات اللقاءات البؤرية، الخ. وقد جرى النزول بالانقسام إلى أربعة فرق فرعية لكلٍ منها مهمة في جزء من مناطق المديرية ليتسنى استكمال المهمة في أقصر وقت ممكن. وفي هذه المرحلة يتم أيضاً رصد قصص النجاح والدروس المكتسبة من الماضي في مختلف الجوانب ذات العلاقة.	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فرق النزول
5	تحليل البيانات والمعلومات	تم جمع كل المعلومات (بالمشاركة في المنصّة المشتركة الخاصة بالفريق) وبلورة المعلومات ومراجعتها وطلب التوضيح فيما لزم.	قائد الفريق الميداني للمديرية + إدارة المشروع
6	المفاضلة بين الأولويات	جرى عقد اجتماعات مخصصة للمفاضلة بين الاحتياجات التنموية بإحدى الأدوات المعروفة ضمن التقييم السريع بالمشاركة (تحديداً التدرّج الزوجي) لاختيار أولويات المشاريع المطلوبة من بين كافة الاحتياجات الإنسانية والتنموية المطلوبة	استشاري المشروع + فريق النزول
7	بلورة الأولويات	إصدار مصفوفة الأولويات	استشاري المشروع + الفريق الميداني
8	إعداد الخطط الاستراتيجية	جمع كافة المعلومات والنتائج المستقاة من العمل الميداني	استشاري تخطيط
9	عقد المؤتمر العام لمناقشة النتائج	تقديم نتائج الخطط الاستراتيجية في المديرية ودعوة كافة المعنيين من مانحيين ومجالس محلية وحكومة مركزية وغيرهم من المهتمين	الجميع

التحليل الاستراتيجي للواقـــع الفعلـــي للمـــــــوارد

التحليل الاستراتيجي للواقع الفعلي للموارد

يمكن النظر إلى الوضع الراهن لمديرية خور مكسر من مختلف الجوانب بغية التعرّف على الواقع الحالي وبالتالي ربطه بالاحتياجات الملحّة لإنعاش الاقتصاد ومساعدة المديرية على التعافي من الأزمات ومعالجة الأختلالات التي قد تزيد من تفاقم الوضع وبالتالي تفادي إضافة أعباء جديدة على المواطنين المثقلين بالمعاناة أساساً:

■ الموارد الطبيعية والبيئية

من الأهمية بمكان النظر إلى البيئة العامة المحيطة بالمواطنين في المديرية والتعرّف عليها عن كثب قبل تقييم وتقدير احتياجاتها. وبالنسبة لمديرية خور مكسر، فهي عبارة عن مناطق مفتوحة مطلّة على شواطئ ممتدة تمثّل متنفسات سياحية للسكان والزوار. وبها العديد من المنشآت السياحية والفنادق والأسواق المفتوحة.

وتنشط في المديرية الحركة السياحية المرتبطة بتنقل المسافرين والعابرين عبر عدن وكذا الزوار من خارج المحافظة والبلد لأغراض عملية وتجارية. كما تقع فيها معظم مكاتب البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في عدن. ويمتد الكورنيش على طول ساحل أبين. وضمن الظواهر الطبيعية، تحصل في مواسم معينة حالات نفوق لبعض الكائنات البحرية بكميات متفاوتة، وتلقيها الأمواج بالساحل، الأمر الذي شكل تهديداً صحياً خطيراً ويتطلب معالجات سريعة وتنظيف مباشر لتفادي تفشي الأمراض والأوبئة. وتشهد المنطقة قوافل مهاجرة من الطيور تحطّ رحالها لوهلة في البحيرات المصطنعة في المديرية ثم تمضي في رحلتها شرقاً وغرباً.

ويبلغ تعداد سكان المديرية حوالي 70500 شخص، يعيش معظمهم في مبانٍ كبيرة ضمن تجمعات سكانية متفرقة في أماكن مختلفة من أجزاء المديرية. ويواجه السكان الكثير من الصعوبات في جانب الخدمات الأساسية، كتوفير المياة النظيفة وخدمات الصرف الصحي والمدارس، وغيرها. ويعزى ذلك جزئياً لترامي أطراف المديرية وعدم تجمع السكان في منطقة واحدة. حيث يتطلب إصلاح البنية التحتية المدمرة مواردا طائلة غير متاحة حالياً نظراً لشحة الموارد المالية للبلد ككل. لذلك فقد تركّز النزول الميداني على ثلاثة مناطق، لكل منطقة تم تخصيص فريق فرعي مستقل. وبهذه الطريقة تمكن فريق الدراسة من اختصار الوقت وتكثيف العمل لتحقيق الإنجاز في وقتٍ قياسي.

ومن ضمن فريق النزول شارك أعضاء في المجلس المحلي والمكاتب التنفيذية واللجان المجتمعية وكذا الفريق الميداني للمشروع المكلّف من قبل مؤسسة رنين اليمن. وتخلل النزول الميداني لقاءات ومقابلات مع عينة عشوائية من المواطنين ودار معهم أحاديث سلطت الضوء على الوضع الراهن من وجهة نظرهم ومقترحاتهم بشأن أهم المشاريع أهميةً والفرص الحقيقية في الجوانب البيئية والطبيعية التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الانتعاش السريع والتعافي المؤثر بأقل كلفة.

وخلص الفريق إلى النتائج التالية فيما يتعلق بالفرص والتهديدات في البيئة الخارجية في الجوانب البيئية والطبيعية وكذا القوة والضعف في البيئة الداخلية التي من شأنها المساعدة في تحقيق التطلعات التنموية المرجوة. ويمكن تلخيصها كما يلي:

الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية

البيئة الخارجية	الفرص الطبيعية والبيئية	التهديدات
السواحل	وجود سواحل ممتدة تمثّل متنفسات سياحية هامة	عمليات السطو على المساحات الساحلية المهمة + حالات نفوق الكائنات البحرية وإلقائها على الساحل
المساحات الواسعة	وجود مساحات كبيرة في المديرية يمكن استغلالها في الأنشطة الاقتصادية	عمليات السطو على الأراضي + القلاقل الأمنية من وقت لآخر التي تسبب في غياب الثقة لدى المستثمرين
مزارع الملح البحري	وجود فرصة إنتاج الملح البحري في مناطق الخور المدفونة	هذا النوع من المشاريع يتطلب استثمار مؤطر قانونياً نظراً لاستغلال مساحات عامة
الثروة السمكية	مناطق ساحلية غنية بالثروة السمكية	اكتضاض المناطق الاساسية بحركة الاصطياد غير المنظم
السياحة	متنفسات سياحية مميزة وفنادق فخمة تستوعب حركة السياحة الخارجية والداخلية	تدهور الوضع الأمني

القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القـــــــــــوة	الضعـــــــف
الوضع الأمني	وجود وضع أمني معقد	غياب الاستقرار الأمني في المنطقة
الإدارة	إرادة محلية قوية لتفعيل المشاريع التطويرية	قصور في إدارة الثروة السمكية
البنية التحتية	بنية تحتية أولية موجودة رغم الأضرار التي بها	بنية تحتية متهالكة تحتاج إلى تجديد وتحديث
الموارد البشرية	وجود بعض الكوادر وقوى عاملة متخصصة في العديد من المجالات لتلبية احتياجات المشاريع البيئية والطبيعية (صيادين، وعمالة محترفة وغير محترفة لدى المنظمات الدولية والمحلية، موظفين في القطاع الخدمي والفندقي، وغيرهم)	هجرة ونزوح كثير من الكوادر المؤهلة والمحترفة إلى مناطق أخرى
الخدمات السياحية	وجود منشآت سياحية وخدمية متعددة تغطي احتياجات السياحة الداخلية والخارجية	نقص في الكوادر المحترفة المؤهلة وهجرة بعضها

باختصار

تمثّل الموارد الطبيعية والبيئية فرصةً كبيرة لتعزيز إيرادات المديرية، وبالتالي لتحسين وضع المواطنين فيها. لذلك، فهنالك تدخلات مباشرة من شأنها تحسين الوضع العام من خلال تنفيذ مشاريع عاجلة خلال فترة الخطة الاستراتيجية لتحقيق تحسّن ملموس لمصلحة المواطنين القاطنين في المديرية. وقد تم المفاضلة بين كافة المشاريع المطلوبة وفق آلية التدرج الزوجي ضمن الإجراءات المتبعة في التقييم السريع بالمشاركة. وبذلك يمكن تلخيص الهدف العام في جانب تنمية الموارد البيئية والطبيعية كما يلي:

الهدف من تنمية الموارد البيئية والطبيعية

الهدف العام	مؤشرات الأداء الكلّية
انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين	1. مشاريع جديدة في المجال السياحي والبيئي في المديرية بقيمة 1000,000 $ 2. انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 30% 3. مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م 4. تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

الانشطة الاقتصادية

تحتل المديرية موقعاً استراتيجياً يعزز قدرتها على تفعيل فرصاً اقتصادية كبيرة، إضافةً لمقوماتها السياحية والبيئية. ويمكن استغلال تلك الفرص الاقتصادية لصنع اختلاف حقيقي في حياة المواطنين. ومن هنا قام الفريق بدراسة طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية وكيفية تطويرها كما يلي:

طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية

المجال	مستوى النشاط	مستوى التأثر بالوضع الراهن
شركات خدمية خاصة وفروع لشركات خاصة	مرتفع	تواجه الكثير من التحديات الإجرائية والأمنية وتتأثر بتقلبات سعر العملة وما شابه
ثلاجات تبريد ومخازن وهناجر	مرتفع	تواجه أحياناً عراقيل أمنية وتفتيش نقاط لحركة النقل وتتأثر بالبنية التحتية المتدهورة
متنفسات وشواطيء سياحية	مرتفع	تتأثر بالوضع الأمني وظروف المناخ والطقس
أنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة	متوسط	تواجه صعوبات أحياناً في توفير المواد الأساسية المطلوبة وتقلبات أسعار صرف العملة وأسعار المواد الأساسية وغيرها
مشاريع صغيرة مدرة للدخل	منخفضة	تواجه تحديات جمّة نظراً لغياب الخبرة الفنية والإدارية والإمكانات المادية وتفشل العديد من تلك المشاريع في مواجهة كل هذه التحديات

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف كما في الجدول التالي:

نزول ميداني - ابرز الفرص والتهديدات

البيئة الخارجية	الفرص الاقتصادية	التهديدات
استيعاب البطالة	هنالك الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لاسيما في القطاع السياحي والخدمات تستوعب نسبة جيدة من البطالة بالذات بين الشباب	غياب الاستقرار الأمني وعدم استقرار قيمة السلع الأساسية وأسعار صرف العملات مما يهدد كثير من الاستثمارات بالإغلاق أو تسريح بعض أو كل عمالها
تنمية الكوادر المحترفة	هنالك فرص لتطوير كوادر محترفة في الجوانب الحيوية للاقتصاد خدمةً لقطاع الاقتصاد بشكلٍ عام والمجالات المتخصصة بشكلٍ خاص	عدم وجود ربط بين دراسات احتياجات السوق من العمالة ومخرجات التعليم الرسمي وكذا المعاهد الفنية والحرفية والمهنية
تحقيق المكاسب الاقتصادية	بوجود الميناء داخل المديرية يمكن للمنطقة أن تحقق انتعاشاً اقتصادياً استثنائياً بالاستفادة من مخرجات وإيرادات القطاع السياحي والخدمي	غياب الاستقرار الأمني وعدم استقرار قيمة السلع الأساسية وأسعار صرف العملات مما يهدد كثير من الاستثمارات بالإغلاق أو تسريح بعض أو كل عمالها
الثروة السمكية	كان ولا يزال قطاع الثروة السمكية واعداً، لاسيما في حال تم تطوير قدرات إنتاجية وتعليب للأسماك فمن شأنه أن يمثّل قطاعاً حيوياً رافداً لاقتصاد المديرية والمحافظة والبلد ككل	تحتاج مصانع تعليب الأسماك إلى استقرار سياسي ومناخ اقتصادي ملائم بالإضافة إلى جمعيات تعاونية فاعلة ومنظمّة
خدمات النقل	تنشط حركة النقل البرّي انطلاقاً من المديرية لذا فبالإمكان التعامل معها كبؤرة تفعيل لقطاع نقل فاعل وحيوي	قد يعيق المناخ الأمني والسياسي المستثمرين أو يحبطهم عن الاستثمار في هذا المجال وانطلاقاً من هذه المديرية
الاستثمار الخدمي	هنالك الكثير من الاحتياجات الخدمية المرتبطة بالقطاع السياحي بالإضافة إلى التجارة العامة (مثل السوبرات والمتاجر المفتوحة والمغلقة)	المناخ الاستثماري غير مهيأ ويفتقر الكثير من أصحاب الخبرة لرأس المال أو الخبرة الإدارية والتجارية لتحقيق الفائدة المدروسة في هذه القطاعات
فروع للشركات الوطنية والدولية	بالإمكان تشجيع كافة الشركات الكبيرة في اليمن لفتح فروع لها في المديرية وتقديم الحوافز لذلك	المناخ الاستثماري غير مهيأ أو غير آمن

نزول ميداني - القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القـــــــــوة	الضعـــــــف
التنسيق الرسمي	تحسن التنسيق الرسمي نسبياً على المستوى المحلي بما ينعكس على سلاسة الإجراءات المحلية	تعقيد الإجراءات والعمل المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة المركزية والمحلية
الموارد البشرية	وجود الكثير من الكوادر الفنية والمتخصصة والمؤهلة في المديرية	تحتاج الكوادر إلى تدريب وتهيأة بمتطلبات سوق العمل ومتطلبات تحريك عجلة الاقتصاد والمنافسة في ظل الوضع الراهن
التعاملات المالية والتحويلات	---	صعوبات في التعاملات المالية وإجراء التحويلات للشركات بينها وبين فروعها أو مقراتها الرئيسية بالإضافة إلى اضطراب أسعار السلع وسعر صرف العملة
الرسوم الجمركية والضريبية وغيرها	هنالك أنظمة ضريبية وحكومية تساهم في دخل المديرية والمدينة والبلد ككل	تعتبر التعرفات الضريبية والحكومية مرتفعة وتهدد بإغلاق المنشآت غير القادرة على تحقيق مكاسب كبيرة

باختصار

بوسع مديرية خور مكسر أن تلعب دوراً هاماً في تفعيل الاقتصاد الوطني والمحلي. وبوسعها أيضاً أن تكون حاضنة رئيسية لمشاريع نوعية تحقق مكاسب مباشرة للسكان وترفد خزانة الدولة بإيرادات كبيرة. وجرت المفاضلة بين تلك المشاريع وخلصت العملية إلى اختيار المشاريع التالية كأولوية مرحلية للخطة الاستراتيجية 2021 - 2023م.

أولوية المشاريع للخطة الاستراتيجية 2021-2023م

الهدف العام	مؤشرات الأداء الكلّية
انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين	1. مشاريع جديدة في قطاع السياحة والخدمات بقيمة 1000.000 2. مشاريع جديدة مبتكرة في مجال حفظ وتعليب الأسماك بقيمة 120,000 $ 3. فروع ومكاتب جديدة تفتح للشركات الكبيرة في المديرية 4. انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 35% 5. ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة 33% بحلول العام 2023م 6. تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية المحرك الرئيس لعجلة التنمية ومحرّك الإقتصاد الأول في أي بلد. لذلك، تم دراسة الطاقات البشرية في هذه الدراسة وكذا وضعها الحالي ومقدراتها بشكلٍ دقيق بحثاً عن مشاريع من شأنها أن تصنع فارقاً في وضع سكان المديرية المعيشي. وقد تم مراجعة الوضع الراهن للموارد البشرية لمديرية خور مكسر بتمعن من خلال المحاور التالية:

دراسة الطاقات البشرية ووضعها الحالي

المجال	نوع التأثير	طبيعة التأثر بالوضع الراهن
المناخ الاجتماعي السائد (تناغم وانسجام اجتماعي غالباً)	متوسط (سلبي/إيجابي)	باستثناء النازحين هنالك انسجام نسبي بين السكان لكن طبيعة وجغرافية المديرية وتوسعها يجعل هنالك تباعد بين الناس، بالإضافة إلى كون المديرية مستضيفة لعدد كبير من النازحين
الخبرات العلمية والمهنية	متوفرة - إيجابية	هنالك كادر في مختلف التخصصات (إداري، مهندسين، أطباء، إعلاميين، عسكريين، الخ)
القوى العاملة البسيطة والحرفية	متوفرة - متوسطة (سلبي/إيجابي)	هنالك قوى عاملة جيدة ومتنوعة نوعاً ما في المديرية في المجالات التقنية والحرفية لكنها غير كافية أمام الاحتياج المتزايد نظراً للتضخم السكاني
حالات الإعاقة	منخفضة - سلبية	حالات قليلة بين الأطفال وحالات أخرى بين كبار السن نتيجة الإصابة أثناء الحروب
الرغبة في العمل	منخفضة - سلبية	هنالك انخفاض في مستوى الرغبة في العمل عموماً ما عدا في القطاعات الخدمية نتيجة الظروف الصعبة وقلة فرص العمل والتحديات الكبيرة في هذا الجانب

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب الموارد البشرية كما يلي:

نزول الميداني: القوة والضعف في جانب الموارد البشرية

البيئة الخارجية	الفرص المتعلقة بالموارد البشرية	التهديدات
العمالة البسيطة	فرص اقتصادية كبيرة تتطلب عمالة بسيطة كبيرة (منها الأعمال الإنشائية والخدمية)	حجم البطالة كبير ولا تستطيع المنشآت القليلة استيعابه بشكل كبير
العمالة الفنية	فرص عمل ثابتة أو شبه ثابتة في المطار والفنادق والقطاعات الخدمية الرئيسية	شحة فرص التدريب في المجالات الفنية المتخصصة
فرص العمل الاحترافية	يتطلب القطاع المصرفي والاتصالات والشركات التجارية بعض الكوادر المؤهلة بمختلف المستويات	لا تتناسب مخرجات التعليم العالي مع احتياجات المنطقة من هذه المهارات
العمالة الحرفية	هنالك حاجة لكل الخدمات الحرفية بسبب وجود كثافة سكانية متوسطة	هنالك نقص في أصحاب المهن الحرفية وتتفاوت قدراتهم وإمكانياتهم
الثروة السمكية	هنالك مساحة ساحلية كبيرة وغنية تسمح بتفعيل أنشطة الصيد معظم أوقات السنة تقريباً	ضعف الموارد وازدياد عدد الصيادين
العمالة الخدمية	تحتاج المنطقة للعديد من المهام الخدمية المتخصصة (عمال مطاعم، مخابز، مغاسل، وما شابه)	معظم العمالة الخدمية تأتي من خارج المديرية والمحافظة
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	هنالك فرص متوسطة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تغطي العجز الجزئي في الخدمات والمتطلبات لتحريك عجلة الاقتصاد	ضعف الإمكانات المادية والموارد المالية

نزول ميداني - القوة والضعف في جانب الموارد البشرية

البيئة الداخلية	القـــــــــــــوة	الضعـــــــــف
المهن الواعدة باستيعاب العمالة	هنالك أعداد كبيرة من الصيادين المحترفين أباً عن جد هنالك أيضاً المعهد البحري في جزيرة العمال	مستوى الوعي والمعرفة بأهمية المهن الأصيلة وسبل تطويرها ومواكبة التطورات العالمية لزيادة كفاءتها ضعف الجاهزية لاستيعاب أعداد كبيرة من المتدربين في المعهد البحري
الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة	يوجد العديد من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة النشطة والتي تستوعب الكثير من العمالة	شحة الدعم والضمانات والتدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتهيئتهم لتحقيق الاستدامة
الاستثمارات الكبيرة	يوجد أيضاً استمثارات كبيرة في المديرية نتيجة قرب المطار والفنادق والأسواق وحركة النقل البري ونقل البضائع	علاقات رسمية متذبذبة وقد يسودها تفرض بسببها على المستثمرين إتاوات كبيرة أو مجحفة
فئة الشباب في سن العمل	يوجد الكثير من الشباب العاطلين عن العمل في سن العمل	غياب التأهيل والقدرات للدخول في سوق العمل وكذا الشعور بالإحباط نتيجة الظروف القاسية
عمالة خدمية محترفة نازحة أو مهاجرة يمكن استردادها	هنالك الكثير من العمالة الخدمية المحترفة وإن كانت غير كافية لمواكبة النمو السكاني والنزوح	معظم العمالة الخدمية قادمة من مناطق أخرى (مثل تعز وإب والحديدة)

هنالك فرص كبيرة للاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة لدى المديرية ولتنشيط عجلة الاقتصاد فيها. كما أن هنالك فرصة لتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الخدمية أو تلك التي تستغل نشاط المنشآت الحيوية في المديرية والمهن المتوارثة فيها، كالصيد مثلاً.

الهدف العام	مؤشرات الأداء الكلّية
انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين	1. مشاريع تجارية ومنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية بقيمة 100,000 $ 2. مشروع تطوير وتحسين المعهد البحري بجزيرة العمال 3. انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 35% 4. مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م 5. تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

البنية التحتية والخدمات

تعتبر البنية التحية والخدمات من أبرز موجهات العمل التنموي. فهي ركن الزاوية الذي يجعل الحركة التجارية ممكنة، وبالعكس، فإن قصور البنية التحتية يحدّ من أو يعطل تماماً قدرة المجتمعات على تحقيق نهضة اقتصادية فعلية. ولا شك بأن تشييد البنى التحتية من أكثر المشاريع كلفةً على البلد وأصعبها تحقيقاً. وهو المجال الأبرز الذي تنفرد بإدارته الدولة بمؤسساتها المختلفة، ويأتي دور المستثمرين فيه فقط بمقدار ما يساهمون به من رسوم حكومية أو ضريبية كجزء من الناتج الكلّي لمعدل الإنتاج القومي أو ما يأتي في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات. لذا، من الضروري تحديد مجالات ومشاريع محددة من شأنها تفعيل نتائج واضحة في تحقيق الأهداف التنموية العليا للمديرية. ومن بين هذه البنى التحتية الضرورية الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرقات وغيرها. وتحتاج تلك الإنشاءات الكبيرة ليس فقط إلى مبالغ طائلة لتشييدها في البداية فحسب، بل وتكاليف كبيرة أيضاً في صيانتها وتأهيلها وتحسينها نتيجة عوامل التعرية الطبيعية عليها أو نتيجة تعرضها لأي اعتداءات أو أحداث عرضية طارئة.

ومن خلال النزول الميداني، تم التطرق لوضع البنى التحتية والخدمية من المحاور التالية:

نزول ميداني: معرفة وضع البنى التحتية والخدمية

المجـــــــال	درجة التأثير	نـــــوع الضـــــرر
الصرف الصحي	مرتفع	تدهور البيئة الصحية وحالة الطرقات بما يهدد بانقطاع الطرقات وطفح المجاري وتهديد صحة وحياة المواطنين
المياه	مرتفع	مشاكل صحية تصل إلى الأوبئة والوفاة
الصحة	مرتفع	تفشي الأمراض وخروجها عن السيطرة
المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية	مرتفع	تدني مستوى التعليم واكتظاظ المدارس بالطلاب
الجامعات والمعاهد المتخصصة	متوسط	قصور الإنتاج المعرفي ونقص في الخبرات المحترفة
القطاعات الرسمية	متوسط	معاناة المواطنين في تسيير الأمور القانونية والرسمية
الكهرباء	متوسط	معاناة من حرارة الجو + توقف الأنشطة التجارية
الطرقات	متوسط	معاناة المواطنين وانقطاع الطرقات وخسائر مادية كبيرة على المواطنين أثناء عمليات التنقل والنقل البري
المطاعم والمرافق الخدمية	متوسط	قصور الخدمات وارتفاع الأسعار

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب البنية التحتية والخدمية كما يلي:

نزول ميداني - ابرز الفرص والتهديدات في جانب البنية التحتية والخدمية

البيئة الخارجية	الفـــــــــــــرص	التهديدات
المنشآت الصغيرة والمتوسطة والخدمية	وجود حركة اقتصادية ملائمة تحرك الطلب على الأعمال المنتجة الصغيرة والمتوسطة	تقلبات الظروف الاقتصادية والأسعار بما في ذلك قيم المواد الأساسية وسعر صرف العملة
الكهـربـــــــــــاء	وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة قد تحقق تحسن كبير في انتاج الطاقة وتوزيعها	عدم توفر فرص تمويل مشاريع كبيرة في مجال الطاقة الكهربائية والتكلفة المرتفعة للتعرفة التجارية للكهرباء والتضخم السكاني
الميـــــــــــــاة	وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة قد تحقق تحسن كبير في توزيع المياه وتحسين شبكات توزيعها	تكلفة تغيير شبكات توزيع المياه كبيرة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها مدينة مترامية الأطراف وتوسع عمراني كبير
الصـرف الصحـــــي	الاحتياج لكثير من الحلول الصغيرة والمتوسطة لتحسين وضع بنية الصرف الصحي وفك الانسدادات وترميمها، وكذا إيجاد حلول مبتكرة لمشكلة السيول	تكلفة تغيير شبكات الصرف الصحي كبيرة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها وتعيق حركة السير أثناء التنفيذ
المنشآت الصحيـــة	وجود احتياج كبير وملحّ لمشاريع متوسطة تؤمن الحد الأدنى من الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين	تكلفة إنشاء مراكز صحية جديدة قد لا تكون متاحة ومكلفة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها
المدارس الإبتدائية والإعدادية و الثانوية	هنالك احتياج لترميم بعض المدارس وأخلاء بعضها من النازحين مع قرب بدء السنة الدارسية	عدم توفّر مواقع مناسبة لإنشاء مشاريع جديدة وتكلفة الأعمال الإنشائية والترميم كبيرة نتيجة ما لحق بالمنشآت الموجودة من أضرار + المنطقة جاذبة للنازحين ممن يتم إيوائهم في هذه المباني
الجامعات والمعاهد المتخصصة	إضافة تخصصات ذات قيمة عملية وتجارية مباشرة في الجامعات القريبة لتغطية احتياجات الشركات والمنشآت التجارية الموجودة في المديرية والتركيز على مخرجات المعهد البحري بجزيرة العمال	تحتاج مخرجات التعليم إلى ربط باحتياجات سوق العمل وهنالك احتياجات كبيرة في جانب الخدمات والجوانب المهنية والحرفية والفنية
الطـــــرقـــات	ضرورة تنفيذ معالجات طارئة بحسب الأولوية لمشكلة تهدم وتكسّر الطرقات لاسيما بعد موجة الأمطار الغزيرة بداية هذا العام	تكلفة الأعمال الإنشائية للطرقات كبيرة جداً وقد تتضرر بسرعة مع أي أحداث أو سيول أو عوامل تعرية سريعة وتحتاج بذلك إلى صيانة مستمرة
التمويل والدعم الممكنين من المانحين	رغبة إقليمية ودولية كبيرة لدعم اليمن ومشاريعه ذات الأولوية من منظمات مانحة دولية أو صناديق دولية وعربية	توقف الدعم لليمن كلياً أو جزئياً لأي سبب سياسي أو غيره

نزول ميداني - القوة والضعف في جانب البنية التحتية والخدمية

البيئة الداخلية	القـــــــــــوة	الضعـــــــف
التنسيق الرسمـــي	تنسيق جيد بين الجهات الرسمية رغم بعض المعوقات	الضبط الأمني للمنطقة الواسعة
المـــــــــــوارد	وجود بعض موارد قليلة من إيرادات المجلس المحلي المباشرة	نقص الموارد وغياب المخصصات لمشاريع البنية التحتية الكبيرة وعدم تفعيل تعبئة الأوعية الإيرادية للمديرية من جهة المحافظة
الخبـــــــــــرات	وجود بعض الخبرات ذات الخبرة والمعرفة السابقة بالمتطلبات التنموية	نقص في الخبرات في إدارة المشاريع البنيوية والتخطيط الاستراتيجي والبرامجي
الأداء الرسمـــــــي	تحسن التنسيق على مستوى المجلس المحلي	ضعف الأداء الرسمي في جانب المشروعات التنموية الكبيرة وقصور الدراسات التقييمية للاحتياجات الملحة بطريقة يقبلها المانحين
الرؤية وتقييم الاحتياجات	دراسات سابقة ومشاريع مخطط لها مسبقاً + تقييم الاحتياجات الملحّة المنفّذ من قبل رنين اليمن	ضعف الرؤية والآليات المحلية لتقييم الاحتياجات والأولويات التنموية الملحّة

خلاصة القول

هو أن هنالك احتياجات كبيرة لمشاريع كثيرة في البنية التحتية والخدمية في المديرية. من أهمها المشاريع المرتبطة بحياة وصحة المواطنين ومصادر دخلهم وحصولهم على التعليم الأساسي بالحد الأدنى (الصحة، الصرف الصحي، المياه، التعليم الأساسي، الخ). لكن هنالك مشاريع لها أولوية عند الأخذ بعين الاعتبار المعيارين الأساسيين التاليين:

- مدى إلحاح الحاجة للتدخل وتأثيرها على سلامة أو صحة المواطنين وعلى تعليم أطفالهم، وذلك من وجهة النظر العلمية وبعد الدراسة المنهجية وكذا إفادات المواطنين والسكان المحليين أنفسهم. ويتضمن ذلك قدرة المشروع المقترح على إحداث تحسن سريع وملحوظ في اتجاه التعافي وحل الإشكالات التي قد يكون لها عواقب وخيمة على المجتمع على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- قيمة وتكلفة المشروع الأساسية المحدودة إدراكاً بمحدودية الموارد المتاحة ولزوم مخاطبة المانحين لإعطاء المشروع أولوية على خطط دعم تم اعتمادها سابقاً.

أولـــويـــــة المشـاريــع

الهدف العام	مؤشرات الأداء الكلّية
تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية	1. مجاري سيول مهيأة لحماية المواطنين وتمنع تضرر المنشآت الخاصة والعامة 2. عدم تضرر أي منشآة أو منزل جراء السيول 3. ارتفاع الطاقة الكهربائية في المديرية بقيمة 10 ميجا وات 4. تحسّن قنوات الصرف الصحي بالشكل الصحيح الذي يمنع تسرّب المخلفات بصورة تضّر بصحة المواطنين 5. رفع مستوى وصول مياه الشرب النظيفة من 60% إلى 80% من السكان 6. طاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافية 7. مكتب المجلس المحلي مهيأ لاستقبال كل أنواع المعاملات الرسمية للمواطنين والتجاوب مع قضاياهم

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

ملخّص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

ملخّص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

بعد البيان التفصيلي لجوانب التدخل التي من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، يمكن تلخيص أبرز تلك المشاريع المقترحة لتحقيق التعافي الأولي على طريق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة فيما يلي:

■ مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية

الهدف العام:انخفاض معدلات البطالة بنسبة 30٪ وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين			
اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:		- مشاريع جديدة في المجال السياحي والبيئي في المديرية بقيمة 1000,000 $ - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 30% - مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023متحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية	
أ. مشروع بناء قدرات الصيادين على إنتاج وحفظ الأسماك	**زيادة الاستفادة من الموارد البيئية والطبيعية الغنية في تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل وفرص لتحسين مستوى الدخل المعيشي للمواطنين**	تم بناء قدرات الصيادين في طرق إنتاج وحفظ الأسماك أطول وقت ممكن وتعزيز الفائدة الربحية لهم	2021
ب.مشروع تشجيع مشاريع صغيرة كمطاعم في الربوات المطلة على المطار والبحر والمدينة		عدد 5 مشاريع خدمية حول السياحة البيئية يتم افتتاحها من قبل أصحاب مشاريع صغيرة وتحقق ربحية جيدة	2022
ج. مشروع التنقيب عن المعادن		تم تنفيذ مشروع التنقيب واكتشاف مواقع جديدة للاستثمار فيها بالتنسيق مع الهيئات المعنية	2022

■ مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية

الهدف العام:انخفاض معدلات البطالة بنسبة 30٪ وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:		- مشاريع جديدة مبتكرة في مجال حفظ وتعليب الأسماك بقيمة 120,000 $ - فروع ومكاتب جديدة تفتح للشركات الكبيرة في المديرية - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 30% - ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة 33% بحلول العام 2023م - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية	
أ.مشاريع تدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغ	**خفض معدلات الفقر في المديرية بنسبة 20%**	أصحاب مشاريع صغيرة قادرون على فتح مشاريعهم	2021 إلى 2023
ب.التنسيق لتفعيل برامج النقد مقابل العمل		فرص عمل / يوم عمل في السنة في مجالات تخدم باقي جوانب هذه الخطة الاستراتيجية	2021 و2022
ت.التنسيق مع الشركات بغرض توظيف الشباب في المطاعم والسوبرات والشركات وغيرها		وظائف جديدة متاحة لشباب المنطقة في العام الواحد، بتحقيق نسبة زيادة سنوية عن السنة التي قبلها	2021 إلى 2023

■ مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية

الهدف العام:انخفاض معدلات البطالة بنسبة 30٪ وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين			
اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:		- مشاريع تجارية ومنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية بقيمة 100,000 $ - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 30% - مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية	
أ.التنسيق مع منظمات المجتمع المدني وبرامج التمويل الأصغر لعمل دورات تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة الناشئة وأصحاب الأعمال الحرفية (إناث وذكور).	**الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 30%**	حصول أصحاب العمل الصغير على الدعم من خلال الحصول على المهارة في الإدارة والنجاح في تجارتهم وأعمالهم	2021
ب.التنسيق مع شركات القطاع الخاص كالمطاعم الكبيرة والسوبرات لتوظيف الشباب.	**الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 30%**	ارتفاع معدل التوظيف المباشر للشباب في المنشآت الخدمية المذكورة	2021
ت.التنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة لعمل مشاريع النقد مقابل العمل خصوصاً في مجال إزالة المخلفات الصلبة من الشوارع والحارات	**الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 30 %**	1200 من الشباب يتم استيعابهم ضمن مشاريع النقد مقابل العمل + زوال المخلفات الصلبة من الشوارع والحارات	2022
ث.دورات في المعهد التعليم الفني والتدريب المهني بجانب الإنشاءات بخور مكسر في مجالات ميكانيكا وكهرباء السيارات والسباكة والتمديدات الكهربائية		900 من الشباب والشابات تم تدريبهن	2022
ج.دورات في المعهد التجاري في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال		300 من الشباب والشابات المؤهلات لتطوير مشاريع مصغرة	2023
ح.دورات لتأهيل المعلمين لدى معهد دار المعلمين			

■ مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمية

الهدف العام: تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية			
اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:	- وصول المياة النظيفة إلى 80% من مناطق في المديرية		
الميـــــــــــــــــاه			
أ. تقويه ضخ المياه بجميع مناطق خور مكسر وعلى وجه الخصوص حي الدوبلين وحي اللواء السادس ومنطقه العريش والصولبان وذلك من خلال تأهيل وتطوير شبكه المياه واستبدال شبكة الأنابيب التالفة بأنابيب جديدة	**تحسين وتطوير نسبة التغطية لشبكة المياه من نسبة 60 % الى 80 %**	أعمال صيانة تمت وتوقف تسرّب المياه فيها	2021
ب- إعادة تأهيل الخزان المدمر وعمل خزان أخر في جبل حديد واستغلال تقنيات حصاد مياه الأمطار إلى داخل الخزانين لتخفيف الضغط على مياه الأبار واستبدال العوامات. وتأهيل الشبكات وعمل غرامات للعابثين بالشبكة		خزان جبل حديد مصان ويعمل جيداً وكذا خزان جديد بتقنيات تجمع مياه الأمطار وتعيد توزيعها	2021
ج- صيانة مضخات المياه القابلة للصيانة واستبدال مضخات المياه المتهالكة غير القابلة للصيانة بمضخات جديدة وتغيير مفاتيح التحكم في أحياء جولة الرحاب، النصر، بدر والمرور		وصول الشبكة إلى المنطقة الأكثر ازدحاماً	2021
د- إيصال شبكة المياه للأحياء المنشأة حديثا وعمل خزانات استقبال وإعادة توزيع المياه خصوصا في أحياء غازي علوان والهناجر		خزانات مياه جديدة توصل المياه إلى الأماكن المختلفة	2021
ذ. استبدال مواصير ومضخات المياه المتهالكة والعاطلة في المديرية.		مواصير المياة المتهالكة مستبدلة بمواصير جديدة	2021

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:	- تحسين الطرقات في المديرية بما يؤمن حياة المواطنين ويسهل معيشتهم		
الطرقات ومواجهة السيول			
أ. رصف الطرق الترابية فيالاحياء التي لا يوجد بها رصف نهائيا ومنها حي عبود وحي السعادة وحي السلام والتركيز على انسيابية الطرق ووضع مخارج مياه الامطار تفاديا للتأثيرات الكارثية للمنخفضات الجوية التي تشهدها عدن بشكل عام هذه الفترة	رصف وصيانة وترميم 80% من شوارع وطرق (الحارات) في مديرية خور مكسر خلال الفترة 2021-2023	أرصفة وطرقات معبدة في الطرق الترابية بانسيابية تكون مهيأة لمرور الأمطار	2022-2021
ب. عمل قنوات ومصارف للسيول بعيدا عن الشوارع وطرق الحارات		قنوات ومصارف السيول تم صيانتها وتوجيهها بعيداً عن الشوارع وطرق الحارات	2021
ت. عمل ورصف طرق واسعة ووضعها بطريقه تساعد على تصريف مياه الأمطار وعمل الكهرباء وشبكات الصرف الصحي		جميع طريق وحي داخلي مرصوف	2023-2022
ث. وضع مواد بناْء لصيانه الطرق ذات جوده عالية بحيث تستطيع مقاومة عوامل التعرية.		مشاريع منفذة تصرف المياه بشكل جيد وتؤمن خطوط الكهرباء وتفصل شبكات الصرف الصحي و مواصفات مواد البناء المطلوبة معتمدة ومطبقة بدون استثناء في كل المشاريع الجديدة	2023-2022
مؤشرات الأداء الكلّي:	- خفض عدد ساعات الانقطاع الكهربائي من 6 إلى ساعة واحدة في اليوم		
الكهـــــــــــرباء			
أ. توفير 4 مولدات كهرباء كبيرة جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل 10 ميجا وات	تخفيض عدد ساعات الانقطاع الكهربائي من 6 ساعات خلال العام 2020 الى ساعة واحدة فقط خلال العام 2023م.	إنتاج طاقة كهربائية إضافية بمقدار 10 ميجا وات من 4 مولدات جديدة	2021
ب. تبديل شبكة نقل التيار الأرضي إلى هوائي		استقرار الطاقة الكهربائية وقوتها في كل المناطق	2021
ت. صيانة واستبدال محولات طاقة		محولات طاقة مصانة وتعود للعمل	2021
ث. بناء غرف للمحولات لحمايتها من الأمطار والسيول		غرف مخصصة للمحولات تقيها تماماً من الأمطار	2022
ج. إنارة الحارات غير المنارة وصيانة عدد آخر		إنارة جديدة لكل الشوارع	2023-2022

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:		- تحسّن قنوات الصرف الصحي بالشكل الصحيح الذي يمنع تسرّب المخلفات بصورة تضّر بصحة المواطنين	
الصـــــرف الصحـــــي			
أ- إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي الحالية في الأحياء القديمة عن طريق استبدال شبكات الأنابيب المتهالكة بشبكة أنابيب جديدة	تأهيل وتوسعة شبكة الصرف الصحي بنسبة 90% خلال الفترة 2021-2022م	مواصير جديدة للمجاري بدل القديمة المتهالكة	2021
ب- عمل شبكة صرف صحي جديده في الأحياء الجديدة من مديرية خور مكسر (النصر الجديد، الصولبان، غازي علوان، وأحياء داخلية مثل حي الزراعة وحي السلام الجديد		شبكات مجاري في الأحياء الجديدة التي تتخلص حالياً من المخلفات السائلة عبر حفر مكشوفة	2021
ج- إعادة تأهيل وصيانة بعض مضخات مديرية خور مكسر.		مضخات المجاري مصانة وتعمل بشكل جيد	2021
ح- توريد وتركيب مضخات صرف صحي جديده لمديرية خور مكسر		15 مضخة صرف صحي جديدة بمواصفات جيدة مركبة وتعمل بشكل جيد	2022
خ- توفير مولدات كهربائية لتشغيل مضخات الصرف الصحي.		مضخة شفط مياه الأمطار والمياه العادمة متوفرة للطواريء	2022
د- توفير سيارات شفط مجاري 3-4 سيارات وتوفير سيارة فتح سداد		شفط وفتح سداد المجاري متوفرة الطوارئ	2022
ذ- استكمال مشاريع ربط الشبكة الفرعية بالشبكة الرئيسية مثل شبكة حي النصر القدي		شبكة مستكملة لبربطها بالشبكة الرئيسية	2022
مؤشرات الأداء الكلّي:		- تحسّن الوصول والمستوى التعليمي للطلاب في التعليم الأساسي والثانوي	
التعليـــــــــــــــم			
أ- بناء وتأثيث وتجهيز مجمع عائشة للتعليم الأساسي والثانوي واستكمال بناء مدرسة حي السلام، وبناء مدرسة سالم قطن في العريش	خفض نسبة التسرب من التعليم وتحسين جودة كفاءة التعليم الأساسي والثانوي	مجمع عائشة يبدأ باستقبال الطلاب	2022-2021
أ. توظيف كادر تعليمي مؤهل وتدريب وتأهيل الكادر التعليمي الحالي		كادر تعليمي مدرّب ومؤهل في مختلف المجالات	2021
ب. تزويد المدارس القائمة بالمعدات والمستلزمات التعليمية والتربوية		مدارس لديها كافة المعدات والمستلزمات التعليمية والتربوية الأساسية	2021
ت. صيانة بعض المباني والمنشآت التعليمية والتربوية		مباني المنشآت التعليمية والتربوية مهيأة ومصانة	2023-2022
ث. توفير مستلزمات الرياضة البدنية بالمدارس والمعاهد		توفر مستلزمات الرياضة البدنية للمدارس والمعاهد	2021
ج. توفير فرص عمل وتطوير مشاريع مصغرة عن طريق التنسيق مع منظمات المجتمع المدني المتوفرة في خور مكسر والتي تم تدريبها لمثل هذه الأنشطة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة 2014-2016م وبالتنسيق مع برامج التمويل الأصغر		500 فرصة مشروع صغير بطريقة التمويل الأصغر يتم تنفيذها وتحقق مؤشر إيراد وربحية تصاعدي	2023-2022

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلّي:		- طاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافية	
الخدمـــــات الصحيـــــــة			
أ. صيانة وتأهيل وتجهيز مستشفى عبود	رفع مستوى كفاءة وجودة الخدمات الصحية من 40 % الى 60 % خلال الفترة 2021-2023م	صيانة منجزة والمستشفى قادر على زيادة الطاقة الاستيعابية له	2021
ب. بناء وحدات صحية إضافية وخاصة في حي أكتوبر		عدد 5 وحدة صحية تم إنشاءها لاسيما في حي أكتوبر	2021
ت. تزويد الوحدات الصحية والمستشفيات القائمة بالمستلزمات والأجهزة الطبية وبالذات ما يخص بالتنفس الصناعي، الغسيل الكلوي والمختبرات		المستلزمات و12 جهاز تنفس صناعي و15 جهاز غسيل كلوي و14 جهاز مختبرات تم توفيرها في الوحدات الصحية	2021
ث. تأهيل الطاقم الطبي في المديرية ليواكب احتياجات المواطن		عدد 45 كادر طبي وفني مؤهل في المجالات الأهم في نطاق الاختصاص	2022-2021
ج. توفير عدد من الأدوية التي لا تستطيع شريحة الفقراء شرائها وفتح صيدليات جديده		أدوية متوفرة لشريحة الفقراء بأسعار معقولة	2022

الأستاذ/ عبد العزيز سعيد ردمان

إستشاري إعداد الخطة الإستراتيجية

(المعلا - خور مكسر)

فريق إعداد الخطة من كادر السلطة المحلية

الاســـــم	الصفـــــة
إبراهيم محمد النقيب	القائم بأعمال الإدارة الاقتصادية
أحمد عبدالله أ الضريبي	عاقل حارة
أحمد قاسم عبدالله	رئيس قسم التدريب والتأهيل
أمين مهدي الشقاع	مدير الدعاية والاعلان في صندوق النظافة
خالد حبيب العيدروس	منتدب في المجلس المحلي/محاسب
سهيل محمد الجرادي	نائب رئيس الدائرة الاجتماعية
شذوان قادري صالح	وزارة التخطيط
صالح محسن أحمد	رئيس قسم الصيدلة
عبدالله احمد باعامر	عميد المعهد البحري
عبدالله محمد الكهالي	مدير رقابة تحصيل الموارد المالية
عمار علي العماري	مكتب شؤون الموظفين
عهد عبدالله الخريبي	مسؤول الجهة الأعلامية
فيروز محمد أحمد	رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية
ناصر سالم عبدالله	مشرف اجتماعي/ ادارة التربية
ناصر علي السعدي	مدير مكتب
وضاح محمد عبدالله	اعلامي

فريق الدعم الفني

الاســـــم	الصفـــــة
عاصم عبدالقوي العشاري	مدير المشروع
روزا الحكيمي	منسقة المشروع
خالد الفضول	إخراج فني
خالد اسحاق	خبير التخطيط الإستراتيجي

عن مؤسسة رنين! اليمن:

رنين! اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير 2010 وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس 2011. تعمل المؤسسة على خلق مناخ جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين! اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذي البعد الوطني والدولي.

عن مشروع "مساهمتي تنمية":

"مساهمتي تنمية" مشروع تنفذه مؤسسة رنين!اليمن بدعم من المفوضية الأوروبية، (للفترة من 2018م وحتى 2020م) بهدف تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات بين أوساط المجتمعات المتضررة من الصراع في اليمن، وذلك لتمهيد الطريق وتهيئة الظروف لجهود إعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل. ويعمل المشروع على محورين مترابطين، حيث يولي المحور الأول الأولوية لتعزيز المجتمع المدني مع التركيز على استدامة وبناء قدرات الشباب ومنظمات المجتمع المدني، ويولي المحور الثاني الأولوية لبناء قدرات السلطات المحلية مع التركيز على مجالس المديريات والمحافظات.